كتاب يؤشر جرائم البعث في أوروبا

صدام جنّد ضباطاً سويديين لملاحقة معارضيه في ستوكهولم

"مهمة من بغداد - مخابرات صدام حسين على أرض السويد"، كتاب يكشف عن جرائم مخابرات صدام في السويد، وعمليات التصفية الواسعة ضد معارضين عراقيين وعرب وحتى سويديين، وكذلك يكشف اللثام عن معلومات سرية خطرة تتعلق بأشخاص، مثلوا في عهد البعث، أدوارا فعالة في عمل المخابرات العراقية فيما يشغلون حاليا مناصب دبلوماسية مهمة في الحكومة العراقية.

□ بغداد / المدى

ويتحدث الكتاب عن نشاط المخابرات العراقية منذ ستينيات القرن المنصرم وحتى العام ٢٠٠٣، وعن جيش من العملاء السريين جندهم النظام السابق عن طريق المال والرشاوى، موزعا إياهم على جميع المدن السويدية، شمالا وجنوبا. مهمتهم الرئيسية، التجسس على العراقيين، وأسباب تركهم العراق وما الذي يفعلونه بعد ذلك، وتصفيتهم بأبشع الطرق.

ويصف ايكمان كتابه بأنه "سرد عن أجزاء غير معروفة من تاريخ السويد الحالي"، وتعريف العراقيين والسويديين المهتمين بمتابعة الأخبار، بالأمور التي كانت تجري للعراقيين الذين قدموا إلى السويد بين ستينيات القرن الماضي وحتى سقوط النظام العراقي السابق في العام ٢٠٠٣.

وتعليقا على موقف السفارة العراقية في السويد، قال حكمت جبو الوزير المفوض بالسفارة ان الكتاب يعتبر "وثيقة مهمة لكشف نشاط المخابرات العراقية في الساحة السويدية وامتداداتها الخارجية"، مشيرا إلى ان النشاط استهدف العراقيين بكافة انتماءاتهم وقومياتهم ومذاهبهم.

ونقلت وكالة كردستان للانباء عن جبو قوله ان "الكتاب منحنا مفاتيح لملاحقة الأشخاص الواردة أسماؤهم فيه"، موضحا ان "السفارة حضرت حفل توقيع الكتاب الذي جرى قبل أسبوعين، وكتبت دراسة كاملة عن فحوى الموضوع وتم رفعه إلى الخارجية العراقية".

وبينّ جبو ان "ملاحقة الأشخاص الواردة أسماؤهم في الكتاب والمتهمين بجرائم القتل، قضية تقع مسؤوليتها على عاتق لجنة المساءلة والعدالة، وفق ضوابط معينة تعالج مثل هذه الحالات".

واستند ايكمان في كتابه المؤلف من ٣٤٠ صفحة على وثائق المخابرات السويدية المعروفة بـ "سيبو" وأرشيف وزارة الخارجية السويدية.

ويوضح جبو ان "المعطيات التي ضمنها ايكمان في كتابه، استطاع الحصول عليها عن طريق علاقته الوثيقة بجهات استخباراتية سويدية، مكنته من الدخول إلى أرشيفها والاطلاع على الملفات التي يمكن الكشف عن البعض من معلوماتها بعد مرور ١٥ – ٢٥ عاما على تقادمها".

يذكر ايكمان في كتابه كيف تمكنت المخابرات العراقية من تجنيد ضباط في الشرطة السويدية للتجسس على طالبي اللجوء العراقيين في السويد، واغتيال المعارضين منهم فيما بعد بسم الثاليوم، الطريقة التي دأب النظام العراقي السابق على تصفية خصومه السياسيين بها، سواء بالداخل أو في دول الشتات.

كما يشرح ايكمان تجنيد المخابرات العراقية لسويدي من أصل عراقي، لتصفية احد القادة البعثيين، كان قد انشق عن نظام صدام حسين في العام ١٩٧٥ وأنشأ منظمة معارضة له في لندن، بالإضافة إلى تقديمه وبالأسماء خلايا التنظيمات البعثية الأربع التي كانت تعمل في السويد، أواخر سبعينيات القرن المنصرم، إذ كانوا يجتمعون شهريا فيما يرتبط مسؤول الخلية بشكل مباشر بالسفارة. ومن جملة الجرائم التي ارتكبتها المخابرات العراقية في السويد، ولوحشية ما ارتكب حينها، يخص ايكمان في ٧٦ صفحة، جريمة قتل ماجد حسين ضابط الاستخبارات الذي انشق عن نظام صدام في العام ١٩٨٣، طالبا اللجوء في السويد.

إذ قطع حسين إلى أشلاء بعد ان تم استدراجه من قبل امرأة عراقية، جندتها المخابرات. وعثر على أشلائه الموضوعة في أكياس بلاستيكية داخل حقيبتين سوداويين، جنوب ستوكهولم، في كانون الثاني من العام ١٩٨٥. ما أثار حالة من الهلع والخوف بين صفوف العراقيين، الذين هاجر معظمهم البلد، لأسباب سياسية. وبعد سقوط صدام آذار عام ٢٠٠٣، أعيد فتح ملف جريمة قتل ضابط المخابرات المنشق ماجد حسين، حيث تم حينها رفع دعوى إلى الشرطة السويدية، اتهم فيها الصحاف الذي شغل منصب وزير الإعلام العراقي، بوقوفه وراء مقتل ماجد حسين.ونتيجة لذلك وفي أواخر عام ٢٠٠٧، نشرت المخابرات السويدية (سيبو) في صحف عراقية وسويدية صورة المرأة التي كانت مع شخصين آخرين، وراء استدراج حسين حتى مقتله، محاولة منها الحصول على معلومات جديدة حول الجريمة، لكن محاولاتها لم تنجح. ويستغرب ايكمان من ان لا احد يريد التحدث بهذه القضية رغم العدد الكبير الذي شمل به أو لديه معلومات عنه، ويؤكد انه وجه أسئلته لما يزيد عن ٢٠ شخصا لكنه لم يحصل على إجابة.

كما يعرج ايكمان في كتابه على موضوع اغتيال رئيس الوزراء السويدي أولف بالمه في شباط العام ١٩٨٦، وبعد ساعات قليلة من لقائه محمد سعيد الصحاف الذي كان يشغل منصب السفير العراقي حينذاك وموفق مهدي عبود القائم بأعمال العراق. وكان بالمه يقوم بدور الوسيط في الحرب العراقية الإيرانية، وممثلا شخصيا للامين العام للأمم المتحدة. واغتيل بإطلاق ناري في احد الأماكن العامة بالعاصمة ستوكهولم، ولم تتمكن المخابرات السويدية حتى الآن من الكشف عن قاتله أو تحديد هويته، كما لم تتعرف على نوعية الحديث الذي دار بينه وبين الصحاف الذي عمل سفيرا للعراق في السويد للفترة من ١٩٨٥ ولغاية ١٩٨٧.

ويعزو ايكمان صمت السويد تجاه الجرائم التي كانت تقوم بها المخابرات العراقية في ذلك الوقت إلى المصالح الاقتصادية التي كانت تربطها مع العراق، ودموية نظام صدام حسين التي لم تكتف بقتل العراقيين فقط بل طالت حتى السويديين الذين كانوا يعملون في العراق حينها، إذ يؤكد الكاتب ان أحكام إعدام صدرت بحق عدد منهم، لينفذ الحكم بأحدهم.

القصر الملكي في السويد

صورة كاريكاتورية لـ" قاسم عطا" تدفع الشرطة إلى ضرب أبو شهاب

□ بغداد / المدى

دفعت صورة كاريكاتورية للمتحدث باسم القيادة العامة للقوات المسلحة الفريق قاسم عطا، نشرتها صحيفة "فنكاري" الأسبوعية الساخرة، الى ان يقوم عناصر بالداخلية ، بالاعتداء بالضرب المبرح على بائع للصحف، كان يبيع الصحيفة الى جانب غيرها من الصحف العراقية، مما اسفر الى دخوله المستشفى.

رئيس تحرير الصحيفة، علي الساعدي قال في حديث لوكالة انباء "السومرية نيوز"، إن "قوة من قيادة عمليات بغداد في قاطع الكرخ اعتدت على بائع للصحف يدعى (ابو شهاب) بالسب والضرب المبرح، مما أدى الى دخوله المستشفى". وأوضح الساعدي أن "البائع فوجئ في الـ٢٨ من الشهر الماضي بالقوة التي كانت بإمرة نقيب في الجيش وهي تنهال عليه بالضرب الشديد في مختلف انحاء جسمه اثناء بيعه الصحف بمنطقة الطوبجي غرب بغداد، بعد أن وجدت رسما كاريكاتوريا في إحدى صفحات الجريدة للفريق قاسم عطا كان مرسوما بريشتي". وصدر العدد الأول من جريدة فنكاري الاسبوعية المستقلة في شباط من العام ٢٠١٠، وتسميتها جاءت اختصارا لـ(فن الكاريكاتير)، ويترأس تحريرها رسام الكاريكاتير علي عاتب الساعدي. وأوضح الساعدي أن الرسم الكريكاتوري "لم يحمل أي إساءة لعطا بل كان تجسيدا لخبر يشير الى ترقيته الى رتبة فريق في الجيش وأن منصب المتحدث باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة بحاجة الى رتبة أقل"، لافتا الى أن "البائع أخبر القوة بأنه ليست له علاقة بما يكتب او يرسم في الصحف لكونه مجرد بائع ليس أكثر، ولكن من دون جدوى". وأكد رئيس تحرير جريدة فنكاري أن "ابو شهاب يأتي كل يوم من محافظة ديالى لغرض بيع الصحف في بغداد لكي يعيل عائلته بطريقة مشروعة، والان يعاني رضوضاً وكدمات وآلاماً في جسمه، مما جعله في وضع صحي ومعيشي صعب للغاية"، لافتا الى أن "المجني عليه رفع دعوى قضائية في المحاكم ضد القوة". وأشار الساعدي الى أن "كبار المسؤولين في الدولة لا يعترضون على ما نرسم في الصحيفة"، وبين بالقول "سبق أن رسمت رئيس الجمهورية جلال طالباني وغيره، الا أن صغار المسؤولين يتضايقون مما نرسم والبعض يهددنا بين حين وآخر للكف عن رسم المسؤولين بشكل كاريكاتوري". من جانبه، نفى المتحدث باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق قاسم عطا في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن يكون على "علم بتعرض أحد باعة الصحف في بغداد الى الضرب من قبل قوة أمنية في الكرخ"، مشددا على أن "تصرف القوة الأمنية شخصي في حال صح الحادث فعلا". وأضاف عطا الذي يشاع ان المالكي اسند اليه رئاسة جهاز المخابرات أن "من حق البائع اللجوء الى القضاء لأخذ حقه بعد إثبات ادعائه".

قيادي في دولة القانون لـ(المدى): رئيس الوزراء يئس من نائبه

المطلك يكشف عن لقاء مع المالكي يرعاه طالباني

□ بغداد / المدى

المطلك

كشف نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن مبادرة صلح بينه و رئيس الحكومة نوري المالكي، برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني، غير ان ائتلاف دولة القانون جددت تأكيدها على ضرورة تقديم المطلك اعتذارا للمالكي بصورة علنية امام وسائل الاعلام.

وكانت العلاقة بين رئيس الوزراء ونائبه قد شهدت توترا على خلفيه عدد من التصريحات المتبادلة بين الطرفين بلغت اشدها حينما قال المطلك ان المالكي دكتاتور أسوأ من صدام، وهو ما أثار حفيظة رئيس الوزراء الذي طلب من البرلمان إقالة نائبه. وفي تطور لاحق، قال نائب رئيس الوزراء صالح المطلك في تصريحات صحفية امس" ان الرئيس جلال طالباني بادر لعقد جلسة بينه وبين نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي لحلحلة المشاكل بينهما. واضاف المطلك في سياق تصريحه انه اخبر الرئيس طالباني بأنه لن يعود إلى مجلس الوزراء والى مهامه السياسية الرسمية من دون ضمانات لتغيير مسار العملية السياسية، مؤكدا انه مستعد لعقد أي جلسة مع أي كان شريطة ان تكون خدمة لصالح العراق. واشار المطلك الى ان المشاكل التي بينه وبين المالكي "ليست شخصية وانما لها علاقة بمستقبل البلاد لذا لن اعتذر له".

وتطرق نائب رئيس الوزراء العراقي الى انه لم يكن راضيا لعودة وزراء القائمة العراقية الى جلسات مجلس الوزراء، بيد انه تم الاتفاق مع ائتلافه على عودتهم لإبداء حسن النية وكي تخطو دولة القانون من جانبها لحل المشاكل السياسية.

وكان قيادي بارز في جبهة الحوار الوطني، والمقرب من المطلك، محمد سلمان قد دعا ، نائب رئيس الوزراء الى تقديم استقالته، تجنبا للحرج الذي قد يتعرض اليه اذا ما تم حجب الثقة عنه امام مجلس النواب، مستبعدا في الوقت نفسه ان يقبل رئيس الحكومة نوري المالكي الاعتذار في حال تقديمه.

وقال في مقابلة سابقة مع (المدى) "ان المطلك أخطأ عندما وصف المالكي بالدكتاتور كونه جزءا من الكابينة الحكومية وعليه تحمل أخطائها بتلك الطريقة التي يتمتع فيها بنجاحاتها".

من جانبه ذكر القيادي في دولة القانون عدنان السراج "ان المالكي وصل الى مرحلة اليأس من نائبه صالح المطلك الذي رفض تقديم اعتذار عن تصريحاته المسيئة بحق الحكومة العراقية".

وتابع السراج في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان نائب رئيس الوزراء الحالي تم فرضه من قبل اتفاقيات اربيل بعد محاولته ان يكون حجر عثرة امام العملية السياسية، ولكن الحال تبدل الان بعد عزم رئيس الوزراء نوري المالكي على كشف كل من يسعى لتقويض الاداء الحكومي، فالمطلك لن يكون اخر شخص غير مناسب لمنصبه الحالي، بل هناك عدد آخر سيتخذ المالكي موقفا بحقهم خلال الفترة الماضية". ورفض القيادي في دولة القانون ان يكون طلب اقالة المطلك استهدافا للقائمة العراقية وقال "نحن ننتظر اعتذارا منه امام الحكومة والشعب وبصورة علنية، ليس لدينا مشكلة شخصيه معه او مع العراقية فالكثير من نوابها يبحث عن المصلحة العامة".

أبو عزام يرد على دعوات القاعدة لإعلان التوبة: لم نكن جزءاً من التنظيم الإرهابي

الصحوات تتهم العراقية وبعض مكونات التحالف الوطني بتشويه سمعتها

اتهمت الصحوات بعض الكتل السياسية لاسيما العراقية بتشويه صورتها، في حين أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي امس، أن تمويل مجالس الصحوات في موازنة عام ٢٠١٢ أمر قانوني لما لعبته تلك الفصائل العشائرية من دور وصفه بالـ "مهم" في استتباب الأمن

□ بغداد / المدى

ابو عزام التميمي

جواد الحسناوي

وكانت مجالس الصحوات أو كما يطلق عليهم من قبل الجيش الاميركي "أبناء العراق" قد شكلت في عام ٢٠٠٦ في ذروة الاقتتال الطائفي بدعم وتمويل الجيش الاميركي.

وقال مستشار الصحوات ابو عزام التميمي في تصريح خص به (المدى) أمس "تحاول بعض الجهات السياسية كالقائمة العراقية وبعض مكونات التحالف الوطني إطلاق الإشاعات تجاه الصحوات بأنهم كانوا جزءا من القاعدة وهم يريدون الرجوع اليها بعد تخلي الحكومة عنهم مما شجع القاعدة على إصدار بيان يدعوهم إلى التوبة".

وتابع التميمي امس "لن نكن يوما من القاعدة حتى نعود اليهم ولايوجد هناك اتصالات معهم سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، ان الرسائل الوحيدة التي تصلنا منهم عبارة عن محاولات اغتيال لقادتنا".

بالمقابل فإن كتلة الأحرار الصدرية احد ابرز مكونات التحالف الوطني، أكدت دعمها للصحوات، مطالبة الحكومة بضمهم الى مؤسسات الدولة.

وقال النائب عن الكتلة جواد الحسناوي في تصريح خص به (المدى) امس "نعرف جيدا مقدار التضحيات التي قدمها أبناء الصحوات في سبيل مقاتلة التنظيمات الارهابية وعلى رأسها القاعدة، فالعراق اليوم بأمس الحاجة الى جهود هؤلاء وبالتالي علينا ضمهم الى مؤسسات الدولة وعدم التفريط بجهودهم".

وشدد النائب الصدري على عدم وجود نظرة استهداف داخل التحالف الوطني بالضد من أفراد الصحوات، مستدركا "قد تكون هناك وجهات نظر شخصية تصدر من بعض نوابنا يكون الغرض منها ايقاع الفتنة بيننا، ولكن هذا لن يحدث نظرا لمعرفتنا بحجم الخدمة التي قدمها ابناء الصحوات".ونفى الحسناوي نية الحكومة التخلي عن الصحوات، مبينا "هذا امر غير وارد في الوقت الحالي، فهم يتقاضون رواتبهم بصورة مستمرة والحكومة تعمل على ضمهم الى مؤسسات الدولة، ومن الصحيح ان هناك بعض التعقيدات في هذا الامر وذلك لوجوب تدقيق كامل اوراقهم واذا ما كان عدد قليل منهم عليه مؤشرات جنائية وتم ابعاده فهذا لا يعني ان الحكومة تعمل بالضد منهم، فيجب على الأخيرة التأكد من سلامة جميع الذي يدخلون ضمن دوائر الدولة حتى لا تكون هناك خروقات امنية".

وساهم تشكيل مجالس الصحوات التي بدأت لأول مرة في محافظة الانبار الغربية في استتباب الأمن في العراق، وأدى نجاح التجربة آنذاك في الانبار إلى تعميمها على كافة المحافظات وخاصة المحافظات ذات الأغلبية السنية التي كانت تعيش تدهورا امنيا وكان معظمها يقع خارج سيطرة الحكومة الاتحادية.

ومع استتباب الأمن في العراق بشكل ملحوظ وتوقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق وأميركا، تسلم الجانب العراقي ملف الصحوات في ٢٠٠٨. وبلغ عدد أفراد هذه المجالس في ذروة تشكيلها ما يقارب الـ ١٠٠ الف مقاتل.

مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة عامر الخزاعي قال في تصريح لوكالة كردستان للانباء إن "تمويل مجالس الإسناد (الصحوات) في موازنة عام ٢٠١٢ لا يتعارض مع الدستور وهو أمر قانوني".

وأوضح أن "ملف المصالحة الوطنية والإسناد ليس فيه أي نوايا حزبية وإنما الغرض منه الاستفادة منها في استتباب الأمن ومكافحة المجاميع الإرهابية".

وتمنح الحكومة العراقية راتباً مقداره ٣٥٠ ألف دينار لكل عنصر من عناصر الصحوات شهرياً، واتخذت الحكومة العراقية إجراءات تهدف للحد من ظاهرة عسكرة المجتمع العراقي من خلال دمجهم بمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.